توقعات بنمو «الصخري» الأميركي لمستوى قياسي في مايو

النفط يتراجع إلى 71 دولاراً متأثراً بالحديث عن رفع إنتاج «أوبك»

قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير شهري إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من سبعة مكامن رئيسية للنفط الصخري بنحو 80 ألف برميل يوميا في مايو أيار إلى مستوى قياسي يبلغ 8.46 مليون برميل يوميا.

ومن المتوقع أن تأتي أكبر زيادة من حوض برميان في تكساس ونيو مكسيكو، حيث من المنتظر أن يرتفع الإنتاج 42 ألف برميل يوميا إلى ذروة جديدة عند حوالي 4.14 مليون برميل يوميا في مايو.

على صعيد منفصل، قالت إدارة معلومات الطاقة إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي عند 79.8 مليار قدم مكعبة يوميا في مايو. وسيمثل ذلك ارتفاعا قدره 0.9 مليار قدم مكعبة يوميا عن توقعات أبريل ، وسيشكل الزيادة الشهرية السادسة عشرة على التوالي.وكان الإنتاج قد بلغ 67.4 مليار قدم مكعبة يوميا في مايو من العام الماضي.

و تراجع خام برنت إلى حوالي 71 دولارا للبرميل ، تحت ضغط توقعات تنامي المخزونات الأمريكية وبواعث القلق حيال مدى استعداد روسيا لمواصلة الالتزام بتخفيضات المعروض التي تقودها أوبك.

ويتوقع المحللون في المتوسط أن تكون مخزونات الخام الأمريكية قد ارتفعت 1.9 مليون برميل الأسبوع الماضي، فيما ستكون الزيادة الرابعة على التوالي. ويصدر أول تقارير المخزونات للأسبوع الحالي في الساعة 2030 بتوقيت جرينتش من معهد البترول الأمريكي.

وقال نعيم أسلم، كبير محللي السوق لدى تي.إف جلوبال ماركتس في لندن "رأينا بالفعل تلك المخزونات ترتفع في تقرير الأسبوع الماضي.

"بيانات ارتفاع المخزون أثارت أسئلة كثيرة لدى المستثمرين – لا أحد يريد رؤية تخمة المعروض النفطي ثانية".

وفي الساعة 0801 بتوقيت جرينتش، كان خام القياس العالمي برنت منخفضا 12 سنتا إلى 71.06 دولار للبرميل. وزاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط ستة سنتات إلى 63.46 دولار.

وفي حين دفعت تخفيضات المعروض بقيادة أوبك برنت للارتفاع أكثر من 30 بالمئة هذا العام، فإن المكاسب لم تتجاوز ذلك بفعل المخاوف من أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد يُضعف الطلب على الوقود.

وزير المالية التركي: اجتماعات مثمرة في البيت الأبيض

براءت ألبيرق

قال وزير المالية التركي براءت ألبيرق إنه عقد اجتماعات بناءة للغاية في واشنطن مع مؤسسات مالية دولية، وذلك في أعقاب كشف النقاب الأسبوع الماضي عن خطة تركيا للإصلاح الاقتصادي.

وقال مصدر مطلع إن ألبيرق، صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، التقى أيضا مع مستشار البيت الأبيض جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ولم يتضح على الفور محتوى المناقشات بينهما.

وألبيرق في واشنطن منذ الخميس الماضي في أول زيارة له للعاصمة الأمريكية منذ توليه مسؤولية الاقتصاد في يوليو. وأجرى سلسلة من الاجتماعات مع مستثمرين وحضر اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقال ألبيرق لقادة أعمال أمريكيين وأتراك في واشنطن "هذا أسبوع هام للتعاون بين الأمتين". وأضاف "منذ الخميس الماضي ... أجرى فريقي وأنا سلسلة من الاجتماعات. عقدنا اجتماعات بناءة مع العديد من المؤسسات المالية الدولية".

وتابع "علاوة على ذلك، ناقشت مع وزير الخزانة ستيف منوتشين العديد من الموضوعات المختلفة ... أجريت محادثات مثمرة في البيت الأبيض مع شركائي"، دون الإفصاح عن مزيد من التفاصيل.

وقبل يوم من مغادرته تركيا اعلن ألبيرق عن خطة إصلاح اقتصادي تعهدت أنقرة من خلالها بتعزيز مستوى رأس المال في البنوك والمساعدة في التعامل مع الديون الرديئة بعد ان تضرر القطاع كثيرا جراء ازمة العملة في العام الماضي.

تركمانستان تستأنف تصدير الغاز إلى روسيا بعد توقف 3 سنوات

قالت شركة الغاز الروسية العملاقة جازبروم إن تركمانستان استأنفت تصدير الغاز الطبيعي إلى روسيا بعد توقف استمر ثلاث سنوات، مؤكدة بذلك تقريرا نشره موقع أورينت.تي.إم الإخباري الإلكتروني في تركمانستان.

وقال سيرجي كوبريانوف المتحدث باسم جازبروم "الإمدادات تتدفق".

ولم تفصح جازبروم أو التقرير الإعلامي التركمانستاني عن أي تفاصيل تتعلق بالسعر أو الكميات. ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من حكومة تركمانستان.

كانت روسيا أكبر مشتر لغاز تركمانستان حتى 2010، حينما بدأت الأخيرة التصدير إلى الصين.

وخفضت روسيا حينئذ وارداتها، وأوقفتها تماما في أوائل 2016، وهو ما ساهم في هبوط إيرادات تركمانستان من العملة الصعبة. ويناقش الطرفان منذ ذلك الحين شروطا جديدة لإمدادات الغاز، وأجريت آخر جولة من المحادثات الشهر الماضي.

وقبل تحويل بعض التدفقات إلى الصين، كانت تركمانستان تضخ ما يصل إلى 50 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى روسيا. و تصدر ما يصل إلى 40 مليار متر مكعب سنويا باتجاه الشرق، بينما تنتج نحو 70 مليار متر مكعب.

أكد أن الاحتياطيات لم تعد بحاجة لبرامج صندوق النقد الدولي

المركزي المصري: 300 مليار جنيه عوائد للمدخرين في عامين

طارق عامر

أكد محافظ المركزي المصري طارق عامر، أن بلاده لن تحتاج لأي برامج أخرى من صندوق النقد الدولي بعد انقضاء البرنامج الحالي.

وأشار «عامر» إلى أن المركزي المصري تحمل في الفترة الأخيرة تكلفة تعويض المدخرين عن ارتفاع التضخم، ما كلف المركزي نحو 300 مليار جنيه في عامين.

ولفت إلى أن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لم تعد بحاجة لبرامج صندوق النقد.

وقال عامر «تنفيذ برنامج كان صعبا والمطلوب كان تغيير الثقافة المالية واليوم الإصلاح أعاد الثقة الدولية بالاقتصاد والشعب المصري ساهم في ذلك، وقد كان لديه وعي كبير وأنقذ اقتصاده وبلده من خطورة كانت محدقة به».

أوضح عامر أن 28 مليون عائلة استفادت من عوائد البنك المركزي على مدخراتهم.

التلاعب بالعملات تتصدر مباحثات تجارية بين طوكيو وواشنطن

ستيفن منوتشين

أعلن وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين أن الاتفاق التجاري الأميركي–الياباني المحتمل سيشتمل على قيود للحدّ من التلاعب بأسعار العملات، في حين تعقد في واشنطن مباحثات ثنائية بين البلدين.

وقال منوتشين في مؤتمر صحافي «نريد أن نتأكّد من أنه مهما كان الاتفاق التجاري، ستكون هناك ترتيبات بشأن العملة كما فعلنا» في اتفاق التبادل التجاري الحرّ مع كندا والمكسيك.

وأشار الى أنه لن يكون هناك موعد عشوائي للتوصّل إلى اتفاق، مشيراً إلى أن المباحثات تشمل العديد من المواضيع.

وكان ممثل التجارة الأميركي روبرت لايتهايزر أبلغ الكونغرس في أكتوبر 2018 أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب تنوي التفاوض على ثلاثة اتفاقات تجارية منفصلة مع كل من اليابان والاتحاد الاوروبي وبريطانيا (بعد بريكست).

وكانت مباحثات أولى عقدت بين الجانبين الأميركي والياباني في أغسطس 2018 في الولايات المتحدة.

لكنّ المواقف كانت متباعدة حيث تفضّل طوكيو اتّفاقاً متعدّد الأطراف على غرار اتفاق التبادل الحرّ عبر الأطلسي (تي بي بي) الذي كانت تأمل في إعادة واشنطن إليه.

وتمثّل التجارة بين البلدين «نحو 30 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي»، بحسب إدارة ترامب التي تقول إنّ «اليابان مهمّة لكن يتعلق الأمر في معظم الأحيان بسوق غير منفتح كفاية على سلع المصدّرين الأميركيين».

وبلغ العجز التجاري الأميركي تجاه اليابان حوالى 68 مليار دولار في 2018 (من دون قطاع الخدمات).

ومن أجل إحداث توازن في المبادلات تبحث الحكومة اليابانية شراء معدات عسكرية أميركية جديدة بينها نحو 150 طائرة مقاتلة أف35– بحسب مخطط لوزارة الدفاع عرض في ديسمبر.

وتأمل طوكيو في الإفلات من تهديد ترامب بفرض رسوم جمركية على صادراتها إلى بلاده من السيارات.

139 مليار درهم فائض ميزان المعاملات الجارية في الإمارات

قال مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إن فائض ميزان المعاملات الجارية ارتفع إلى 139 مليار درهم (9.1 % من الناتج المحلي الإجمالي) في 2018، من 101 مليار درهم (7.3% من الناتج الإجمالي) في 2017. ويعزو الارتفاع إلى زيادة في الميزان التجاري قدرها 52.2 مليار درهم، مرتبطة بشكل أساسي بتطور أسعار النفط .

وارتفعت الصادرات من النفط والغاز 13.9% في 2018، بما يعادل 29.6 مليار درهم، مقارنة مع 2017، وفق ما ورد في «رويترز».

وزادت الصادرات بخلاف النفط والغاز 2.1% أو 8 مليارات درهم. بينما انخفضت تجارة إعادة التصدير 4.6% (25.3 مليار درهم) العام الماضي.

في 2018، ارتفع إجمالي الصادرات وإعادة التصدير (فوب–صاف من تكلفة الشحن والتأمين) 12.3 مليار درهم أو 1.1%.

في وقت، انخفض إجمالي الواردات (شاملا تكلفة التأمين والشحن) 44.7 مليار درهم أو 4.4 بالمئة في 2018.

وسجل بند صافي السفر تدفقا إلى الداخل بمقدار 12.4 مليار درهم في 2018، مقارنة مع 12.5 مليار درهم في 2017.

بينما سجل صافي دخل الاستثمار تدفقا إلى الداخل بلغ 7.3 مليار درهم في 2018.

وزاد العجز في الحساب المالي في 2018 بمقدار 60.4 مليار درهم، مقارنة مع 2017، حيث بلغ 123 مليار درهم أو 8.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

«نيكي» يغلق عند أعلى مستوى في 4 أشهر وتراجع توبكس

أسهم أوروبا ترتفع لليوم الخامس بفضل قطاع التجزئة

ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس الثلاثاء في الوقت الذي عززت فيه نتائج أعمال إيجابية لزالاندو أداء قطاع التجزئة ودعمت بيانات من الصين آمال استقرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وبحلول الساعة 0735 بتوقيت جرينتش، زاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3 بالمئة، مرتفعا لليوم الخامس مع صعود معظم البورصات في المنطقة وقيادة المؤشر داكس الألماني للمكاسب.

وقفز سهم زالاندو أكثر من عشرة بالمئة، ليتصدر قائمة الأسهم الأفضل أداء على المؤشرين ستوكس وداكس، بعد أن قالت شركة التجارة الإلكترونية إنها تتوقع تحقيق أرباح تشغيلية في الربع الأول.

وصعد سهم أوني كريديت، أكبر بنوك إيطاليا، بعد وافق البنك وشركتان تابعتا على دفع 1.3 مليار دولار للسلطات الأمريكية لتسوية تحقيقات بشأن انتهاكات للعقوبات الأمريكية على إيران ودول أخرى.

على الجانب الآخر، انخفض سهم لوفتهانزا اثنين بالمئة بعد أن تكبدت أكبر شركة طيران في ألمانيا خسائر في الربع الأول متضررة جراء ارتفاع تكاليف الوقود وفائض الطاقة الاستيعابية في أوروبا.

وخسر سهم ريان إير هولدنجز وإير فرانس كيه.إل.إم أكثر من واحد بالمئة لكل شركة.

وارتفع المؤشر نيكي القياسي ليغلق عند أعلى مستوى في أربعة أشهر في بورصة طوكيو للأوراق المالية من جديد مدعوما بمكاسب للشركات الثلاث الكبيرة المشغلة للهاتف المحمول، بعد أن أعلنت ان.تي.تي دوكومو، أكبر مشغل في السوق، خفضا للأسعار دون التوقعات لتهدئ المخاوف بشأن حرب أسعار.

أسعار الذهب تنخفض وآمال التجارة تعزز الإقبال على المخاطرة

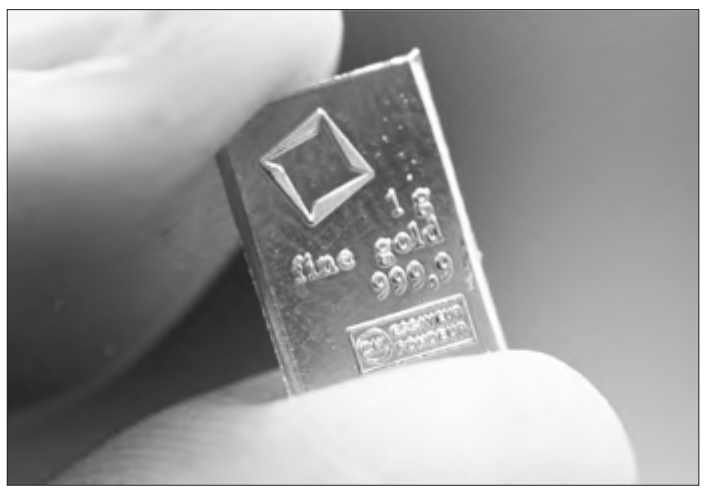

نزلت أسعار الذهب للجلسة الرابعة على التوالي أمس الثلاثاء فيما عززت بيانات اقتصادية تدعو للتفاؤل في الآونة الأخيرة ومؤشرات على تحقيق واشنطن وبكين تقدما في الخلاف التجاري الدائر بينهما منذ نحو العام، الإقبال على المخاطرة.

ويدفع تحسن الاوضاع الاقتصادية المستثمرين للاتجاه للأسهم وهي أصول تدر عائدا وتجنب الذهب الذي لا يدر عائدا.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1285.22 دولار للأوقية بحلول الساعة 0532 بتوقيت جرينتش. وفي الجلسة السابقة نزل الذهب إلى 1281.96 دولار وهو أقل مستوى منذ الرابع من أبريل نيسان.

وقال دومينيك شنايدر المحلل لدى يو.بي.اس لإدارة الثروات في هونج كونج "السبب الرئيسي الذي يضغط على الذهب تحسن البيانات الاقتصادية.. بالنسبة لدول مثل الصين على سبيل المثال تحسنت الأوضاع إلى حد ما".

وأعلنت الصين الأسبوع الماضي عن بيانات ائتمان وصادرات أفضل من التوقعات أدت لتهدئة المخاوف بشأن وتيرة النمو الاقتصادي.

و صرح وزير الخزانة الأمريكي سيتفن منوتشين لفوكس بيزنس نتورك أن مفاوضات التجارة بين واشنطن والصين تحرز الكثير من التقدم.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى، نزلت الفضة 0.1 بالمئة الي 14.96 دولار للأوقية بعد أن لامست أدنى مستوى لها منذ 26 ديسمبر كانون الأول عند 14.81 دولار في الجلسة السابقة.

وكسب البلاتين 0.1 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 885.63 دولار للأوقية، بينما زاد البلاديوم 0.4 بالمئة إلى 1366.44 دولار للأوقية.

الاقتصاد السعودي مرشح للنمو 2.6 بالمئة العام الجاري

توقع صندوق النقد العربي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.6 في المائة العام الجاري، و2.7 في المائة عام 2020.

وكان الاقتصاد السعودي قد نما بنسبة 2.2 في المائة العام الماضي 2018، مقابل انكماش بنسبة 0.7 في المائة في 2017.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي لشهر (أبريل)، الصادر أمس، فإنه من المتوقع أن يتراجع معدل نمو القطاع النفطي على ضوء الخفض المقرر لكميات الإنتاج في ظل اتفاق الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج «أوبك».

وبناء عليه، فمن المتوقع انخفاض إنتاج المملكة من النفط خلال النصف الأول من عام 2019 وفق اتفاق «أوبك +».

وعلى صعيد القطاع غير النفطي، فمن المتوقع أن تجد أنشطة القطاع دعما من واقع استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والاستثمارية والمشاريع المرتبطة بخطط التنويع الاقتصادي، وهو ما سيدعمه التحسن المتوقع في مستوى الإيرادات الكلية التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعا بنسبة 9 في المائة خلال عام 2019، ونسبة 3 في المائة خلال عام 2020.

من جانب آخر، من المتوقع أن يساعد التحسن في مناخ الأعمال على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج تدريجيا، على ضوء الإصلاحات الاقتصادية الكثيرة التي تبنتها الحكومة لحفز الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين وتنفيذ برامج للتخصيص.